

أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2015)

أسماء فيحان المورقي العتيبي¹ * نشوى مصطفى علي محمد²

1. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

2. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

"The Impact of Wages on The Nominal Exchange Rate" the Egyptian Case" During the Period (1990-2015)**

Asma Faihan Almorgi Alotaibi & Nashwa Mostafa Ali Mohamed

King Saud University, Saudi Arabia

تاريخ الاستلام: 2018 /05/19 تاريخ المراجعة: 2018 /06/07 تاريخ القبول: 2018 /12/30

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2015)، من خلال تقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام المرن. حيث كان الإسهام البحثي بعدم وجود دراسات سابقة تطرقت لدراسة تأثير الأجور على سعر الصرف بشكل مباشر، وإنما تم أخذ الأجور وسعر الصرف كل على حدة مع متغيرات أخرى، وكذلك في البحث الحالي تم أخذ الفترة من عام 1990م/2015م. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج البحث إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات محل البحث، حيث أن تغيرات الأجور لن يكون لها تأثير على سعر الصرف الإسمي، كما يوصي البحث بدراسة العلاقة بين الأجور وسعر الصرف الحقيقي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الأجور، سعر الصرف الإسمي، ميزان المدفوعات، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية.

رموز JEL: F3. F31. E24. J31. N25.

Abstract:

The study aimed to analyze the effect of Wages on The Nominal Exchange Rate " the Egyptian Case" During the Period (1990-2015). The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). where the main contribution of this study was that it examined the relationship between the wages and the nominal exchange rate while previous studies focused only on the impact of wages or nominal exchange rate on other variables. as well as in the current study were taken from (1990/ 2015). The results concluded that the Wages do not support private Nominal Exchange Rate. The study suggest to analyze the effect of Wages on The Real Exchange Rate in Saudi Arabia.

Key Words : Nominal Exchange Rate, Wages, Balance of Payment, Egypt, kingdom of Saudi Arabia.

(JEL) Classification : F3. F31. E24. J31. N25.

* المؤلف المرسل: الإيميل: asmaalmorgi@gmail.com

** عبارة شكر: دعم هذا المشروع البحثي من قبل مركز البحوث والدراسات الانسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود

I- تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية التي تربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد الأجنبي عن طريق ربط العملة المحلية بالعملة الأجنبية، وينقسم سعر الصرف إلى ثلاثة أقسام، وهي: سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المرن، سعر الصرف المدار. ويتحدد سعر الصرف المرن، بصفة خاصة، عن طريق طلب العملة المحلية عرضاً للعملة الأجنبية في حالة التصدير، أو عرض العملة المحلية طلباً للعملة الأجنبية عند زيادة الطلب على الواردات من السلع والخدمات. كما تعتبر علاقة الواردات بالدخل علاقة طردية استناداً على النظرية الكينزية، وبناءً على ذلك كلما ازدادت دخول الأفراد فإن طلبهم على الواردات من السلع الأجنبية يزداد.

وحيث تشكل الأجور المصدر الرئيسي للدخل فإن ذلك يدل على وجود علاقة بين الأجور والواردات، وبالتالي فإن الطلب على الواردات سيؤثر على سعر الصرف، مما يشير إلى وجود علاقة بين سعر الصرف والأجور.

وتمر المملكة العربية السعودية بتدهور الظروف الاقتصادية؛ بسبب تدهور أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الواردات النفطية في عام 2015 بنسبة 23% عن المقدر في العام المالي السابق 2014، وكذلك زيادة المصروفات كإلحاق الحكومي على القطاع العسكري بنسبة 17% في عام 2015 بسبب الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة، وزيادة المصروفات مع انخفاض الإيرادات نتج عنه عجز في ميزان المدفوعات بمقدار 326.2 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات العامة بمبلغ 513.8 مليار ريال والمصروفات العامة بمبلغ 840 مليار ريال¹. نظراً لما سبق، فإنه تم تخفيض المخصصات المالية، وأبرزها الأجور والبدلات للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 551 الصادر في تاريخ 25/12/1437هـ.

ويشكل عجز ميزان المدفوعات ضغطاً على سعر الصرف حيث يستدعي استمرار اتباع المملكة لنظام سعر الصرف الثابت الوقوف بجانب الريال وتدعيم قيمته من خلال الاحتياطات النقدية الموجودة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تمثل الغطاء النقدي. غير أن هذه الاحتياطات قد تآكلت من 2746.3 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2014² إلى 2520.4 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2015³ حتى وصلت إلى 2137.7 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2016 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016)، وهذا يشكل تحدياً أمام المملكة العربية السعودية في الاستمرار في اتباع هذا النظام.

1. إشكالية الدراسة: بناءً على ما سبق قد تتخلى المملكة عن نظام سعر الصرف الثابت وتتحول إلى نظام سعر الصرف المرن، الأمر الذي يستدعي تقييم ذلك من خلال إلقاء الضوء على علاقة بعض السياسات الحكومية وفي مقدمتها سياسة الأجور على نظام سعر الصرف المرن، وبالتالي فسيتم تطبيق البحث على جمهورية مصر العربية في محاولة للإجابة على التساؤل الآتي: ما تأثير الأجور على سعر الصرف في جمهورية مصر العربية؟

2. فرضية الدراسة: كما يقوم البحث على الفرضية الآتية: "تؤثر الأجور طرداً على سعر الصرف المصري"⁴

3. **أهداف الدراسة:** يهدف البحث الوصول إلى نتائج قد تسهم في توجيه صانعي السياسة باتخاذ القرار فيما يتعلق بأثر الأجور على سعر الصرف، وتقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام المرن، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة، وتقديم إطار نظري لمتغيرات البحث الأجور وسعر الصرف، وكذلك بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الأجور على سعر الصرف.

4. **أهمية الدراسة:** ويتمثل الاسهام البحثي بعدم وجود دراسات سابقة تطرقت لدراسة تأثير الأجور على سعر الصرف بشكل مباشر، وإنما تم أخذ الأجور وسعر الصرف كل على حدة مع متغيرات أخرى، وكذلك في البحث الحالي تم أخذ الفترة من عام 1990م/2015م.

5. **حدود الدراسة:** يطبق البحث الحالي على جمهورية مصر العربية (كدراسة حالة تطبيقية)؛ لإتباعها نظام سعر صرف مرن، وتم أخذ الفترة من عام 1990 م / 2015م نظراً لتوافر البيانات فيها.

6. **منهجية الدراسة:** كما يعتمد منهج البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

7. **الإطار النظري:** يستعرض الإطار النظري التأسيس النظري، ومفاهيم سعر الصرف وأنواعه، أهمية ومحددات سعر الصرف، مفهوم ومحددات الأجور.

1.7. **التأسيس النظري:** سيتم في هذا الجزء تناول النظريات المتعلقة بالأجور وسعر الصرف، التي وردت في المدارس الاقتصادية حيث تناولت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر. ومن أهم هذه النظريات النظرية الكلاسيكية، والنظرية العامة للتشغيل والفائدة، ونظرية الانتاجية، ونظرية كمية النقود، ونظرية تعادل القوة الشرائية، كما سيتم عرض الدراسات السابقة.

يعرف آدم سميث، في المدرسة الكلاسيكية، الأجور على أنها "العائد الذي يحصل عليه العمال"، حيث تتحدد الأجور على أساس التفاعل بين العرض والطلب، وتوجد علاقة طردية بين الطلب على العمل ومعدل الأجور، ويرى أنه عند ثبات الأجر الحقيقي فإن الاستثمار ينخفض، وهذا يعني أن سعر الفائدة سيرتفع لوجود العلاقة عكسية بينهما؛ وبالتالي نظراً لارتفاع العرض من الصرف الأجنبي فإن قيمة العملة المحلية سترتفع مما يعني انخفاض سعر الصرف.⁵

يستنتج كينز في النظرية العامة للتشغيل والفائدة وجود علاقة طردية بين الأجور وسعر الفائدة، حيث أن تخفيض الأجور سيعمل على زيادة التشغيل، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، ونظراً للعلاقة العكسية بين

الاستثمار وسعر الفائدة؛ فإن سعر الفائدة ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم إلى ارتفاع سعر الصرف.⁶

تستعرض النظرية الإنتاجية العلاقة بين سعر الصرف والأجور عن طريق زيادة إنتاجية الفرد، حيث تؤدي الأخيرة إلى تحسن مستواه المعيشي من خلال الزيادة في مستوى أجره، أي ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي الأسعار. ونظرا لذلك تتخفف الصادرات ويزداد الطلب على الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف.⁷

يستعرض ميلتون فريدمان نظرية كمية النقود بقوله " ليس هنالك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة واحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس"، وتوجد علاقة طردية بين كمية النقود والأجور حيث اعتبر الأجور محدد لكمية النقود، وعند زيادة كمية النقود يرتفع المستوى العام للأسعار المحلية مما يضعف من القوة التنافسية للدولة مع الدول الأخرى، وبالتالي يرتفع الطلب على الواردات والذي يقابله انخفاض في الصادرات. وينتج عن ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية مع انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.⁸

تتناول نظرية تعادل القوة الشرائية العلاقة بين الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي بشكل غير مباشر عن طريق علاقة كل منهما مع التضخم، حيث يرى كوستاف كاسل عند انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فإن التضخم يزداد ونتيجة للعلاقة العكسية بين التضخم والأجور الحقيقية تتخفف الأجور الحقيقية.⁹

تضمن التأصيل النظري العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الأجور وسعر الصرف بشكل غير مباشر، وتوافقت الدراسات التالية مع النظريات حيث يوجد علاقة بين استقرار سعر الصرف وتدفق الاستثمارات بحيث أن استقرار سعر الصرف يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، كما يؤثر نظام سعر الصرف المتبع على مستويات الأجور.¹⁰

كما تشير دراسة¹¹ إلى وجود مرونة الطلب بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، أما الأجور فتعتبر غير مرنة، كذلك يتصف الطلب المحلي على المستوردات بانعدام المرونة بالنسبة لكل من سعر الصرف الحقيقي والأجور، علاوة على أن تخفيض قيمة العملة قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

تناولت عدة دراسات محددات سعر الصرف والتي أهمها حالة ميزان المدفوعات¹² والتي أوضحت تأثير سعر الصرف بشكل عكسي لتغيرات ميزان المدفوعات، ففي حال الفائض لميزان المدفوعات لا يتأثر سعر الصرف، أما في حال عجز ميزان المدفوعات يرتفع سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف بالإنفاق الحكومي بعلاقة عكسية بحيث أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وهو ما يساهم في تدهور قيمة العملة، علاوة على وجود العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي والأجور¹³. يتضح مما سبق أن النظريات والدراسات السابقة تناولت عددا من محددات سعر الصرف ومنها الإنفاق الحكومي الكلي، دون النظر إلى الأجور تحديداً، وهذا ما يعبر عن فجوة في الأدب الاقتصادي.

2.7. مفاهيم سعر الصرف وأنواعه: يعرف الصرف الأجنبي على أنه "عملية تبادل النقود الأجنبية"، وقد تعددت مفاهيم سعر الصرف حيث يوجد سعر الصرف الاسمي، وسعر التبادل، وسعر الصرف الحقيقي والذي يمكن تحديده بواسطة سعر الصرف الفعلي الاسمي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي¹⁴.

حيث يعرف سعر الصرف الإسمي بعدة تعاريف منها "وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية"، "قيمة العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية"، ويعتبر سعر التبادل هو "السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية الذهب" كما يعتبر كل من سعر الصرف الإسمي وسعر التبادل أسعار معلنة، ويتم التبادل وفقاً لهما في أسواق الصرف¹⁵. كما يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه "نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة".

3.7. أهمية ومحددات سعر الصرف: تتمثل أهمية سعر الصرف في اعتباره مؤشر قوي لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدولة¹⁶، ويتحدد سعر الصرف بعدد من العوامل سيتم ذكر أهمها وهي كمية النقود، أسعار الفائدة، التضخم، ميزان المدفوعات، الأجور. حيث تحدد كمية النقود بعاملين، وهما الأجور وتكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تعبر عنها أسعار الفائدة. كما تتحدد أسعار الصرف بالتضخم، من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية¹⁷ ويمثل ميزان المدفوعات أحد محددات سعر الصرف، بحيث أنه في حالة العجز يرتفع الطلب على العملات الأجنبية، يقابله انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية أي يرتفع سعر الصرف¹⁸.

أما الأجور عند ارتفاعها، تحدد سعر الصرف من خلال زيادة الطلب على الواردات مع ثبات الصادرات، مما يؤدي زيادة الطلب على العملات الأجنبية يقابله انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية أي يرتفع سعر الصرف¹⁹.

4.7. مفهوم ومحددات الأجور: يعرف آدم سميث الأجور على أنها "العائد الذي تحصل عليه طبقة العمال".²⁰ كما يعرف الأجر من الناحية القانونية على أنه "ثمن العمل الذي يعطيه أصحاب الأعمال للعامل لقاء قيامه بالعمل الذي كلف بأدائه، وهذا المقابل عادة ما يدفع بالنقود، وقد يكون كله أو بعضه في صورة مزايا عينية كالسكن والغذاء والملبس"²¹.

وتتحدد الأجور بعدد من العوامل منها مستوى الأجر السائد في السوق ونتاجية العمل والتدخل الحكومي الذي يتمثل في فرض حد أدنى للأجور، كما يتمثل أيضاً بالقدرة المالية للدولة والتي يمكن معرفتها من حالة ميزان المدفوعات عجز أو فائض وهذا يعتمد على الصادرات المتمثلة في الجهاز الانتاجي للدولة والواردات من السلع والخدمات الأجنبية التي يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في تحديدها²².

II - الطريقة والأدوات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الدولة محل البحث، حيث يستعرض مراحل تطور نظام سعر الصرف الأجنبي في جمهورية مصر العربية، ويتضمن ذلك محددات سعر الصرف.

1. **تطور نظام سعر الصرف الأجنبي:** شهد نظام الصرف الأجنبي المتبع في دولة مصر عديد من التغييرات خلال فترة البحث والممتدة من عام 1990 وحتى 2015، والتي سيتم تقسيمها إلى عدة فترات زمنية توضح أبرز التغييرات، كما يعكسها الشكل (1)، حيث أن في الفترة (1991-1993) قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تتبنى فيها سياسة إصلاح لنظام سعر الصرف، تعتمد على التحول من سياسة تعدد سعر الصرف المتبعة في فترة الثمانينات، إلى نظام موحد لسعر الصرف.

1.1. **الفترة من عام 1990-1991:** تمت فترة الإصلاح على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى فبراير 1991 وتضمنت إنشاء السوق الحرة والسوق الأولي للنقد الأجنبي²³، وأدى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطات النقدية، ونظرا لتقارب سعر الصرف في كل من السوق الحرة والسوق الأولية، بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح النقدي في أكتوبر من عام 1991 حيث تم دمج سعر الصرف لكلا السوقين وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين البنوك على مستوى العالم ليصبح 3.3 جنيه مقابل دولار أمريكي²⁴.

تضمنت المرحلة الأولى التي استمرت ثمانية أشهر، كما شهد نفس العام على بداية المرحلة الثانية والتي تعتبر بداية تعويم العملة فعليا، ويعود ذلك بسبب تضمن المرحلة الأولى على القرارات المصدرة والاتفاقيات والتشريعات، ولكن بدأ التطبيق في المرحلة الثانية حيث أصبحت جميع تعاملات النقد الأجنبي تحت إطار السوق الحرة، وتم ربطه بالدولار الأمريكي في جميع تعاملاته²⁵.

علاوة على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الموضحة في الشكل (2)، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي لعام 1990 وهي أول سنة في فترة البحث 1.55 جنيه مقابل الدولار الواحد، ويعتبر هذا السعر قبل فترة بداية الإصلاح يقابله 27.413 قيمة إجمالي الاستثمار، وبالنظر للسنة التي تليها 1991 وهي بداية الفترة الأولى من الإصلاح، بلغ سعر الصرف 3.13 جنيه مقابل الدولار الواحد، يقابله انخفاض في إجمالي الاستثمار حيث بلغ 20.141. ويمكن توضيح العلاقة بالشكل رقم (2).

2.1. **الفترة من عام 1992-2000:** يوضح الشكل (1) استقرار سعر الصرف من العام 1992 إلى عام 2000 بقيمة 3.3 جنيه مقابل الدولار ثم عاد للنمو مرة أخرى²⁶، وبالتالي تطور الاقتصاد المصري، من خلال ارتفاع تدفق موارد النقد الأجنبي على البلاد، والذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطات النقدية، والذي عزز من ذلك توقيع مصر على اتفاقية الجات التي زادت من التبادل التجاري للسلع والخدمات مع الدول الأخرى، وارتفاع إيرادات السياحة مؤدية إلى ارتفاع بالاحتياطي النقدي، ويمكن توضيح ذلك بالشكل (3).

3.1. **الفترة من عام 2003-2008:** اتخذت السلطات النقدية قرار تحرير سعر الصرف في يناير من عام 2003، حيث أصبح يتحدد على أساس قوى العرض والطلب، وأدى ذلك إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 25% عن السنة السابقة 2002، ولتعزيز استقرار سعر الصرف تم إلغاء العمل بسعر الصرف المركزي والعمل بسعر صرف في نطاق السوق الحرة²⁷. وبالتالي تأثرت قيمة العملة بالانخفاض، مما زاد من الانخفاض التراكمي لقيمة الجنيه إلى

أكثر من 94% عن قيمته بداية التسعينات، حيث أصبحت قيمة الدولار تعادل أكثر من 6 جنيهات، ونظرا لاستمرار نقص المعروض من العملة الأجنبية أعادت السلطات النقدية تطبيق شروط حصيلة الصادرات والسياحة²⁸.

4.1. الفترة من عام 2009-2015: تشهد قيمة سعر الصرف الرسمي انخفاضا في عام 2015²⁹، مقابل الاستقرار النسبي لسعر الصرف الحقيقي³⁰، ويعود ذلك بسبب خروج قدر كبير من الاستثمارات وتراجع الإيرادات السياحية³¹؛ تأثرا بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في عام 2011 وحتى نهاية الفترة عام 2015.

2. الأجور: تؤثر الأجور على سعر الصرف من خلال الواردات، حيث أدى ارتفاع سعر الصرف إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات تحديدا وازدادت السلع الاستهلاكية، والتي تعتمد بدورها على ثلاثة متغيرات: الأجور، نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الأجر المتاح، وأخيرا القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانية الاستهلاك الحقيقية³². ومن هنا يمكننا معرفة أثر الأجور بالاعتماد على متوسط الأجر الأسبوعي للعامل على سعر الصرف الإسمي من خلال علاقة الثاني بالواردات تأثرا بالأجر والمبينة في الشكلين (4)،(5).

حيث توجد علاقة طردية بين مستويات الأجور والواردات من السلع والخدمات بناء على الشكلين السابقين، وأيضا علاقة طردية بين سعر الصرف الإسمي والأجور.

3. مقارنة بين الأجور في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية: يمكن المقارنة بين الأجور في المملكة العربية السعودية والأجور في جمهورية مصر العربية؛ لفهم اتجاه كل منهما؛ تمهيدا للوصول لحل مشكلة البحث عن طريق النموذج القياسي، ويوضح الشكل (6) طبيعة التغيرات في كلا منهما.

حيث يوجد تشابه كبير بين اتجاه التغيرات في مستوى الأجور في كلا الدولتين، وفقا لما سبق في الإطار التطبيقي، من المتوقع عند تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على الريال السعودي كما طبقت على الجنيه المصري فستحدث نفس النتائج.

4. الإطار القياسي: يتناول النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، كما يهدف إلى قياس مدى تأثير الأجور على سعر الصرف، جمهورية مصر العربية "دراسة حالة" خلال الفترة (1990-2015)، من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$Y = c + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 - \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

حيث يعبر C عن القاطع، وتمثل $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع Y يتمثل في سعر الصرف تم تعريفه سابقا في الإطار النظري، وتم قياسه بسعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي. كما يمثل X_1 الأجور مقاسة بمعدل نمو متوسط الأجر الأسبوعي للعامل، وبناء على دراسة³³ (شعبان، 2009)، توجد علاقة طردية بين معدل نمو الأجور والمتغير التابع سعر الصرف.

كما يمثل X_2 الواردات وتم قياسها بمؤشر معدل نمو واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، حيث توجد علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف، كما تمثل X_3 الصادرات والتي تم قياسها بمؤشر معدل نمو صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، مع افتراض وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات.³⁴

ويمثل X_4 معدل نمو إجمالي الاستثمار، وبناء على دراسة³⁵ (سليمان، 2000) يؤثر استقرار سعر الصرف تأثيرا ايجابيا في جلب المزيد من الاستثمارات عن طريق انتقال الأثر من سعر الصرف مرورا بأسعار الفائدة منتهية بالاستثمار، كما يوجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الصرف.³⁶

كما تمثل X_5 إجمالي الاحتياطات وتم قياسها بمؤشر إجمالي الاحتياطات بما فيه الذهب بالأسعار الجارية للعملة المحلية، ومن المتوقع أن يكون اتجاه العلاقة ايجابي مع المتغير التابع، بحيث أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية؛ مما يشجع على زيادة التبادل التجاري و إيرادات السياحة، وبالتالي يزداد تدفق الاحتياطات للداخل لتعدد مواردها.

وقد تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لجمهورية مصر العربية للمتغيرات $Y, X_1, X_2, X_3, X_4, X_5$ ، كما تم الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي لبيانات المتغير X_4 .

1.4. تحليل سكون السلاسل الزمنية: يعتبر إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديدًا إذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة، ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية بدلالة جذر الوحدة، حيث تم في هذا البحث استخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller.

يتضح من جدول (1)، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة³⁷، حيث أن المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X_2 و X_3 و X_5 ساكنة عند مستوى معنوية 5%، أما المتغيرين المستقلين X_1 و X_4 مستقلين عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

2.4. تحليل الارتباط: يمكن توضيح علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) سعر الصرف، والمتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) وعلاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، من خلال مصفوفة الارتباط.

ويبين الجدول (2) وجود ارتباط خطي ضعيف سالب بين المتغير التابع Y وكل من المتغيرات المستقلة X_1, X_4 والذي يعبر عن إجمالي الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للأول (-0.1567)، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط للثاني (-0.129801).

ويتضح أيضا وجود ارتباط خطي ضعيف موجب بين المتغير التابع والمتغير المستقل X_2 والذي يعبر عن الواردات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.295830)، كما يوجد ارتباط خطي متوسط بين المتغير التابع والمتغير المستقل X_5 والذي يمثل إجمالي الاحتياطات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.467519)، كما يوجد ارتباط خطي متوسط موجب بين المتغير التابع والمتغير المستقل X_3 والذي يعبر عن الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.649373).

كما يمكن توضيح الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يوجد ارتباط خطي ضعيف موجب بين X_1 و X_2 حيث بلغ معامل الارتباط (0.226604)، كما يوجد أيضا ارتباط خطي سالب ضعيف بين المتغير المستقل X_1 وكل من المتغيرات المستقلة X_3, X_4, X_5 ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالي (-0.263288)، (-0.052755)، (-0.115697).

يبين الجدول وجود ارتباط خطي قوي نسبياً موجب بين المتغيرين المستقلين X_2 ، X_3 ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.733330) وحيث أنه أصغر من 0.75 يمكن إدراجه في المعادلة وعدم استبعاده، كما يوضح الجدول وجود ارتباط خطي ضعيف موجب بين المتغير المستقل X_4 وكل من المتغيرات المستقلة X_2 ، X_3 ، X_5 ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالي (0.047778)، (0.005659)، (0.327550).

وتفيد هذه النتائج بانخفاض احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، والتي تعتبر من المشكلات القياسية التي قد تؤثر سلباً على دقة نتائج التقدير.

III- النتائج ومناقشتها :

يعتمد تقدير النموذج القياسي على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تم تقدير قيم المتغير المستقل وكل من المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول، وذلك لعدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى وسكونها عند الفرق الأول، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير النموذج:

بلغت قيمة اختبار DW (1.533683) وحيث تبلغ القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% 1.96، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج في طبيعة ونوع العلاقة، ويعبر الجدول (3) أيضاً عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل سعر الصرف الإسمي، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية X_3 والذي يعبر عن الصادرات عند مستوى معنوية 5%، في حين لم تثبت معنوية باقي المتغيرات المستقلة.

وبالتالي فإنه إذا زاد X_3 الذي يعبر عن الصادرات بمعدل 1% زاد سعر الصرف الإسمي بمعدل 1.24% بنفس الاتجاه، والنموذج معنوي ككل عند مستوى معنوية 5%، والمتغيرات المستقلة تفسر سلوك المتغير التابع بنسبة 50%.

وعند تقدير النموذج باستبدال سعر الصرف الإسمي بسعر الصرف الحقيقي (Y_2)، بتقديره بالاعتماد على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة CPIUs، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في جمهورية مصر العربية CPIEG، سعر الصرف الإسمي عن طريق العلاقة $Y_2 = Y \times \left(\frac{CPIUS}{CPIEG} \right)$ من الجدول (4) يتضح وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، كما يوضح أن التغيرات في المتغيرات المستقلة لا تفسر التغيرات في المتغير التابع (Y_2) والذي يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، كما يوضح عدم معنوية أي من المتغيرات المستقلة، وبالتالي لن تؤخذ النتيجة في الاعتبار، كما سيتم الاعتماد على نتائج الاختبار باعتبار سعر الصرف الإسمي المتغير التابع.

IV- الخلاصة:

يهدف البحث إلى تقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام سعر الصرف المرن، حيث يعتمد منهج البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد بين الإطار النظري، أن النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تناولت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر، حيث حلت أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي من خلال تحليل أثر كل من الاستثمار، وميزان المدفوعات، وكمية النقود على سعر الصرف. مما يشير إلى وجود فجوة في الأدب الاقتصادي، يسعى البحث الحالية لسدها، من خلال دراسة أثر الجور على سعر الصرف الإسمي بشكل مباشر.

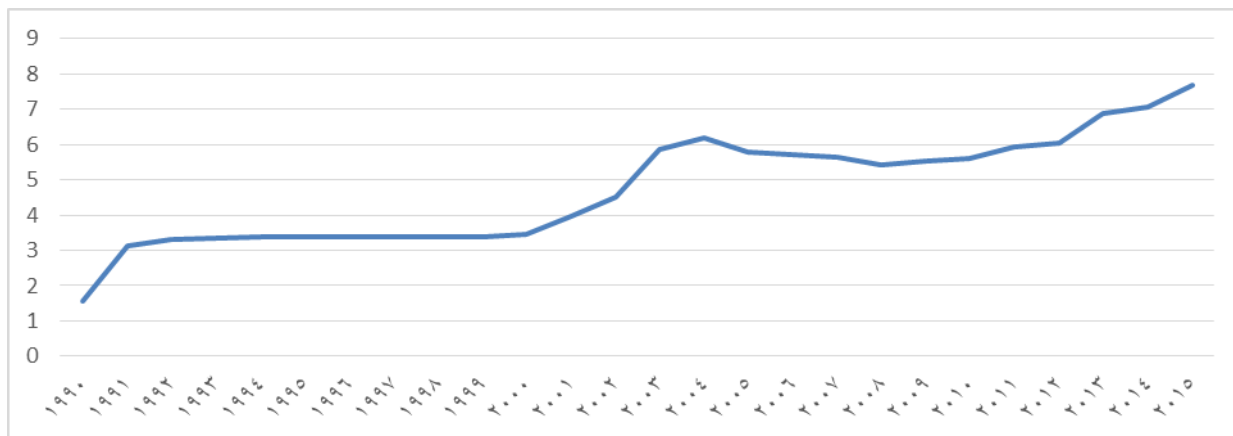
وقد توصل الإطار التطبيقي من خلال تتبع أثر الأجور على تطور سعر الصرف وأيضا محددات الأخرى له، إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل البحث، وهذا عكس ما جاء في نتائج النموذج القياسي، حيث لم تثبت معنوية الأجور، عند تقدير النموذج مع سعر الصرف الإسمي، وكذلك عند إعادة تقديره مع سعر الصرف الحقيقي.

بالتالي يمكن الاستنتاج أن تغيرات الأجور لا تفسر تغيرات سعر الصرف الإسمي في جمهورية مصر العربية، كما يمكن تفسير تغيرات سعر الصرف بالتغير في الصادرات، حيث توجد علاقة طردية بينهما، عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر إلى حالة المملكة العربية السعودية، ونظرا لاستمرار العجز في الموازنة وتآكل الاحتياطي النقدي، وارتفاع عجز الميزان التجاري، قد تضطر المملكة إلى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن. وفي هذا الصدد فإن من الضروري لصانع القرار معرفة أن سياسة الأجور لن تمارس أثرا محتملا على سعر الصرف في المملكة في حال التحول إلى النظام المرن، كما يوصي البحث بدراسة العلاقة بين الأجور وسعر الصرف الحقيقي في المملكة العربية السعودية.

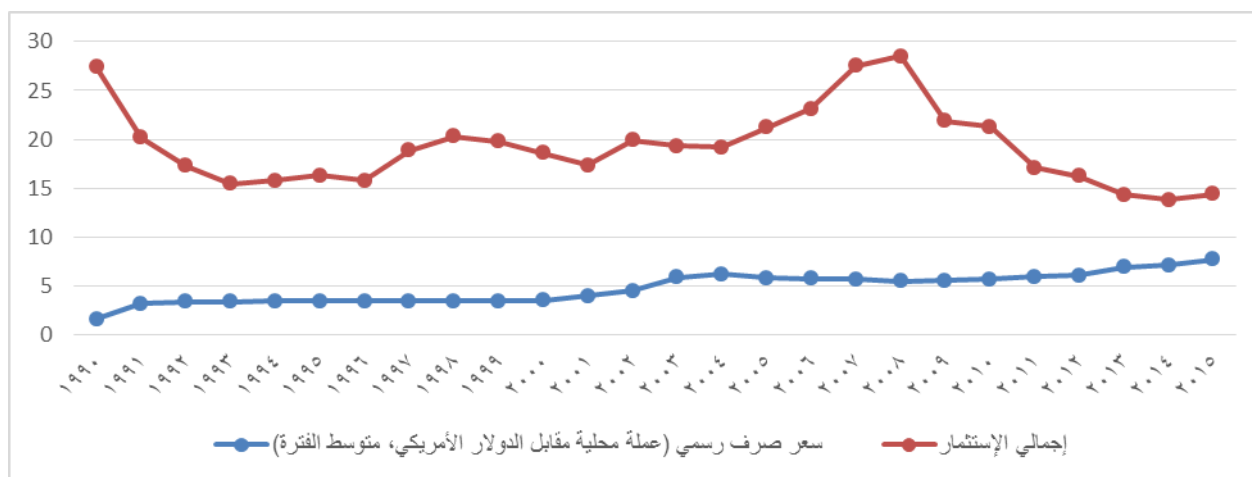
- الملاحق:

شكل رقم (01) تطور سعر الصرف الرسمي في مصر خلال الفترة (1990-2015)



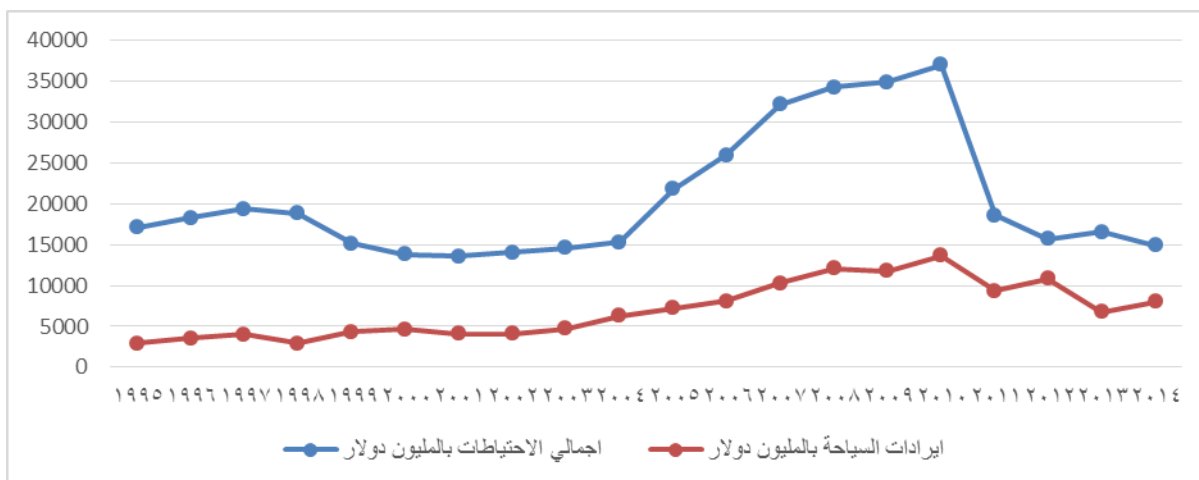
المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

شكل رقم (02) العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وإجمالي الاستثمار خلال الفترة (1990-2015)



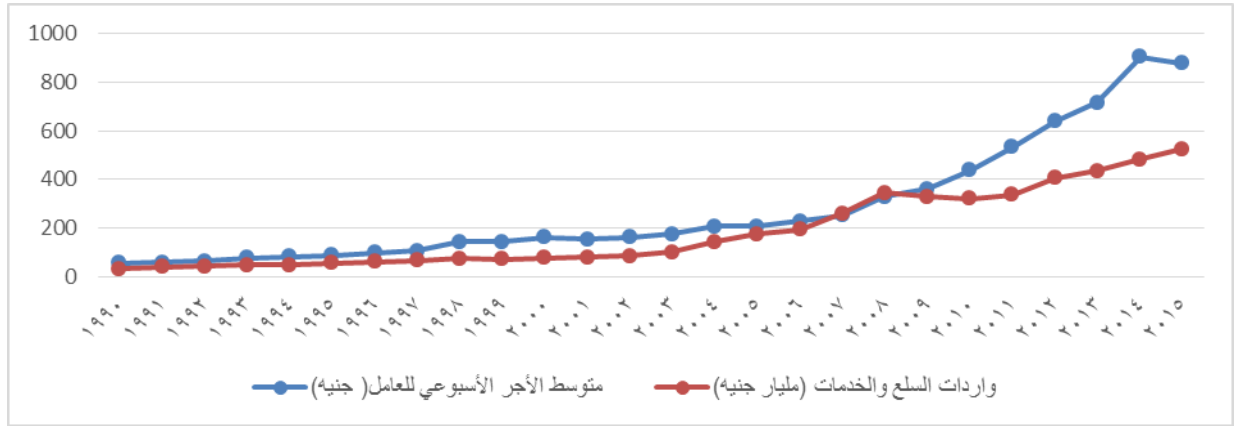
المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

شكل رقم (03) إجمالي الاحتياطات وإيرادات السياحة خلال الفترة (1995-2014) 38



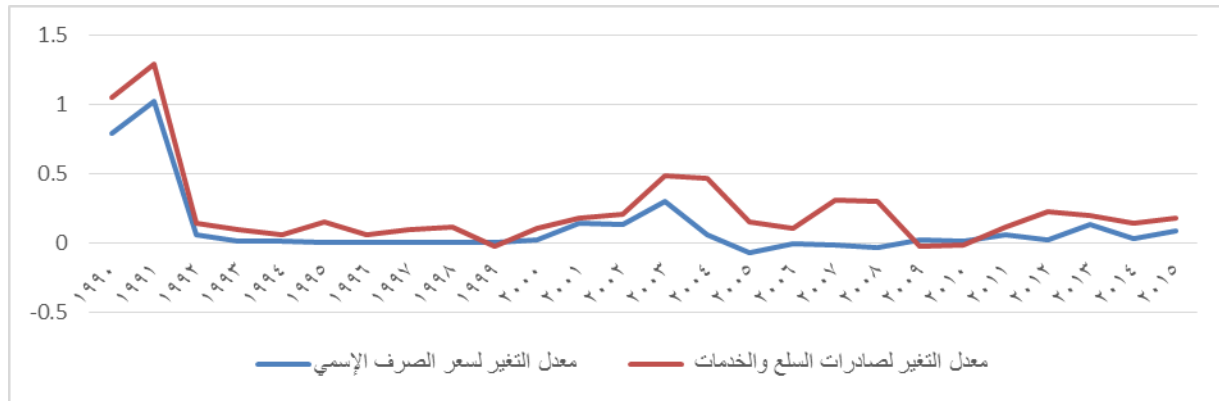
المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

شكل رقم (04) أثر الأجور على الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2015)

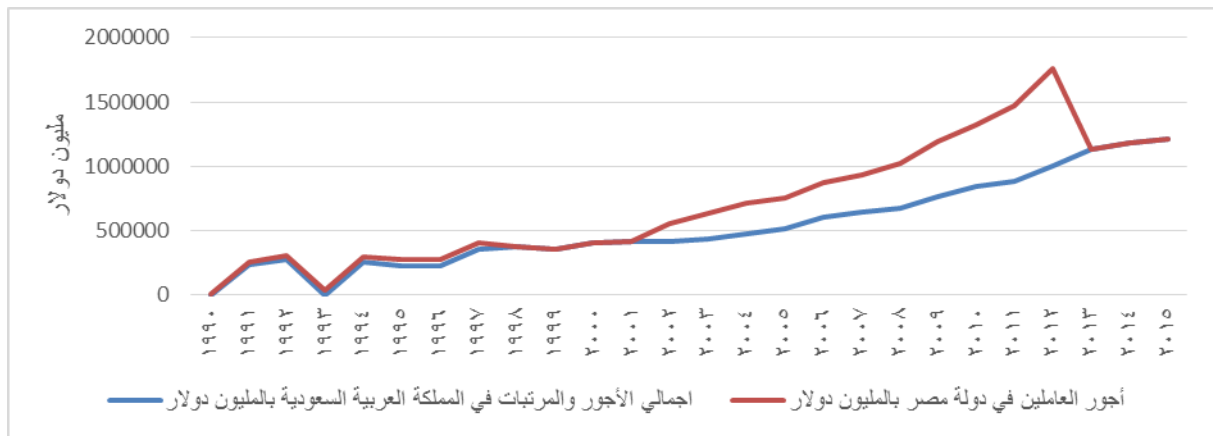


المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

شكل رقم (05) أثر سعر الصرف الإسمي على الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي UNCTAD.

شكل رقم (06) مقارنة الأجور في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة 1990-2015³⁹

المصدر: أعد بواسطة الباحثان بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي، وبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

variable	t-statistic	Prob.	Exogenous
Y	-3.688673(5%)	0.0108	Constant
X1	-5.764662(1%)	0.0001	Constant
X2	-3.576962(5%)	0.0140	Constant
X3	-3.178552(5%)	0.0335	Constant
X4	-4.866166(1%)	0.0007	Constant
X5	-2.550450(5%)	0.0131	None

المصدر: أعد بواسطة الباحثان ، بالاعتماد على بيانات البحث.

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط

X5	X4	X3	X2	X1	Y	
					1.000000	Y
				1.000000	-0.156700	X1
			1.000000	0.226604	0.295830	X2
		1.000000	0.733330	-0.115697	0.649373	X3
	1.000000	0.005659	0.327550	-0.052755	-0.129801	X4
1.000000	0.047778	0.554161	0.319711	-0.263288	0.467519	X5

المصدر: أعد بواسطة الباحثان ، بالاعتماد على بيانات البحث.

الجدول رقم (03): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (سعر الصرف الإسمي)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.187448	0.489785	0.382716	0.7060
X2	-0.888033	0.677078	-1.311568	0.2045
X3	1.247297	0.441394	2.825813	0.0104
X4	-0.001146	0.371814	-0.003082	0.9976
X5	0.112588	0.176976	0.636180	0.5319
C	0.011766	0.073472	0.160144	0.8744
R-squared	0.504227	Durbin-Watson stat		1.533683
Adjusted R-squared	0.380284			
F-statistic	4.068208			
Prob(F-statistic)	0.010382			

المصدر: أعد بواسطة الباحثان ، بالاعتماد على بيانات البحث.

الجدول رقم (04): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (سعر الصرف الحقيقي)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.932136	0.813627	-1.145655	0.2655
X2	13.35467	6.026304	2.216063	0.0384
X3	-4.044273	4.170856	-0.969650	0.3438
X4	-4.289799	3.631133	-1.181394	0.2513
X5	-2.852935	1.808923	-1.577146	0.1304
C	2.681464	0.637729	4.204707	0.0004
R-squared	0.327295	Durbin-Watson stat		0.719304
Adjusted R-squared	0.159118			
F-statistic	1.946140			
Prob(F-statistic)	0.131318			

المصدر: أعد بواسطة الباحثان ، بالاعتماد على بيانات البحث.

- الإحالات والمراجع :

1. وزارة المالية السعودية.(2016).
2. مؤسسة النقد العربي السعودي. (2014).
3. مؤسسة النقد العربي السعودي. (2015).
4. سعر الصرف المصري مقابل الدولار الأمريكي
5. شعبان، م. أ.ع. و. (2009). تاريخ الفكر الاقتصادي: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
6. كينز، ج. (2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود دار العين للنشر
- وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى (القريشي، 2008؛ النجفي، 1988؛ عبدالقادر، 2011)
7. بوخاري، ل. م. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى (القريشي، 2008؛ النجفي، 1988؛ عبدالقادر، 2011)
8. نفس المرجع.
- وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى (القريشي، 2008؛ النجفي، 1988؛ عبدالقادر، 2011)
9. عبد القادر، ا. م. (2011). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات: دار الفكر.
10. سليمان، ع.ع. (2000). تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الاجنبية مباشرة إلى مصر. 91، 5 - 31..
- Mathias, H. (2005). Compensating wages under different exchange rate regimes. University of Cologne, Centre for Financial Research.
11. زيار، س. (2009). أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري.
12. الحسن، ت. ج. ا. (2015). قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة من 1970 - 2013. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- العشي، م. (2016). دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990 - 201.
13. الحسني، أ. ب. ح. (2001). تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي (Vol. 13). مصر: آفاق جديدة للدراسات التجارية.
- بكر، ن. م. ا. (2014). محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة من 1991 - 201.
14. جليل، ا.ع. (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ويوجد تنوع في تسميات سعر الصرف حيث ذكرت عند (جليل، 2011) بسعر الصرف الحر، وسعر التعادل، وسعر الصرف الحقيقي والذي يمكن تحديده بواسطة سعر الصرف الفعال الاسمي، وسعر الصرف الفعال الحقيقي، أما في (بوخاري، 2010) ذكرت كالتالي سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف التوازني.
15. نفس المرجع.
16. بوخاري، ل. م. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية لبنان: مكتبة حسن العصرية..
17. تم ذكرها سابقا بالتفصيل في التأصيل النظري
18. عجام، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
19. العقاد، ص. ق. و. (1983). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ببيروت دار النهضة العربية.
- عجام، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
20. شعبان، م. أ.ع. و. (2009).
- عجام، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
21. الدين، م. ش. م. ج. (2014). الأجور وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار مجلة البحوث الإدارية، (1)32، 1 - 61.
- عجام، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
22. دكور، ق. ش. (1986). مفهوم ومبادئ الاجور. مجلة المدير العربي، 94، 114 - 121.
- عجام، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
23. تم اعطاء المصارف المعتمدة الحق في تحديد أسعار شراء وبيع النقد الأجنبي في ضوء ظروف العرض و الطلب، كما تم الترخيص لجهات غير مصرفية، بالتعامل في النقد (شركات الصيرفة) (طایل، 2004)
24. طایل، م. ك. ا. (2004). تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري. مجلة البحوث الادارية، (2)22.

♦ عجم، م. ص. (2001). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

25 . نفس المرجع.

26 يعود سبب استقرار سعر الصرف في الفترة المذكورة أعلاه في جدول رقم (1) في الملحقات

27 . طایل، م. ك. ا. (2004). مرجع سبق ذكره

28 . ابراهيم، ف. م. (2006). سعر الصرف المعوم واستقرار الاقتصاد الكلي مجلة مصر المعاصرة، 97(482)، 287 - 255.

29 يبينها الشكل رقم(1).

30 كما هو موضح في الشكل رقم (5).

31 في شكل رقم(4).

32 . خليفه، ف. خ. ع. (1995). تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية. 15(21)، 157 - 199.

33 . شعبان، م. أ. ع. و. (2009). تاريخ الفكر الاقتصادي: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.

34 . بوخاري، ل. م. (2010). مرجع سبق ذكره.

35 . سليمان، ع. ع. (2000). مرجع سبق ذكره

36 . كينز، ج. (2010). مرجع سبق ذكره.

وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى:

لقريشي، م. (2008). تطور الفكر الاقتصادي: دار وائل.

النجفي، ح. (1988). النظام النقدي الدولي وأزمة دول الخليج بغداد: بيت الموصل.

37 . عند اختبار سكون السلاسل الزمنية في اختبار جذر الوحدة لم يثبت سكون المتغيرات عند المستوى ولذلك تم أخذ الفرق الأول(معدل النمو) واختبار

السكون مرة أخرى، وتوضح النتائج في الجدول رقم (1) سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات.

38. تم أخذ الفترة من عام (1995 - 2014) وذلك لعدم توفر بيانات إيرادات السياحة لجمهورية مصر العربية للفترة(1990) وحتى عام (1994)، وأيضا

لعام(2015).

39. تم تحويل البيانات في الشكل إلى الدولار لتوحيد القيم.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أسماء فيحان المورقي العتيبي، نشوى مصطفى علي محمد. (2018). أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، 08(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 31-44.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category